IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

مذكرة إرشادية بشأن "دعم التنفيذ العملي الموسع" لعمليات الشراء الممولة من البنك الإسلامي للتنمية

أبريل 2019

PPFM
Project Procurement & Financial Management

تهدف هذه المذكرة الإرشادية إلى استكمال المبادئ التوجيهية لشراء السلع والأشغال والخدمات ذات الصلة وشراء الخدمات الاستشارية في إطار تمويل البنك الإسلامي للتنمية، والتي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية، وتم نشرها في سبتمبر 2018. ويجوز استخدام هذه الوثيقة وإعادة طباعتها لأغراض غير تجارية. ولا يجوز استخدام هذه الوثيقة تجارياً بأي شكل، بما في ذلك، ومن دون تحفظ، إعادة بيعها، أو استيفاء رسوم لقاء الاطلاع على محتوياتها، أو إعداد أي عمل مشتق منها من قبيل نُسخ الترجمة غير الرسمية.

وللحصول على معلومات إضافية يُرجى الاتصال بـ:
إدارة الشراء والمشاريع
نائب رئيس مجمع البرامج القُطرية
البنك الإسلامي للتنمية
ص.ب: 5925، جدة: 214321
المملكة العربية السعودية
ppr@isdb. org
www. isdb. org

الاختصارات الشائعة وتعاريف المصطلحات

يورد هذا القسم الاختصارات الشائعة وتعاريف المصطلحات المستخدمة في هذه التعليمات. وتبدأ المصطلحات المعرفة بحرف استهلالي إذا وردت باللغة الإنجليزية.

الاختصار / المصطلح	المصطلح كاملاً / التعريف
العطاء (المناقصة)	عرض، يقدمه مقدم العطاء (المناقص)، استجابةً لأي طلب من طلبات تقديم العطاءات، لتزويد السّلع أو الأشغال المطلوبة وما يتصل بهما من خدمات.
مقدم العطاء (المناقص)	الشركة التي تقدم العطاء (المناقصة) لتوفير السلع و/أو الأشغال و/أو الخدمات ذات الصلة.
المستفيد	المستفيد هو الجهة التي تحصل على تمويل لمشروع ما من البنك الإسلامي للتنمية. ويشمل هذا المصطلح أي كيان مشارك في تنفيذ أي مشروع يموّله البنك الإسلامي للتنمية بالنيابة عن المستفيد.
الاستشاري	شركة استشارية او استشاري مستقل يقدم خدمات استشارية. ويكون الاستشاري مستقلاً عن كلٍ من المستفيد وعن البنك الإسلامي للتنمية.
خدمة (خدمات) استشارية	الخدمات الاستشارية هي تلك الخدمات الفكرية التي تقدمها الشركة الاستشارية أو الاستشاري المستقل. وعادةً ما تكون الخدمات الاستشارية ذات طبيعة مهنية، أو متخصصة أو استشاري. وتخضع الخدمات الاستشارية لهذه التعليمات.
الاحتيال والفساد	الممارسات الموجبة للعقوبات من فساد واحتيال وتواطؤ وإكراه وعرقلة كما يرد تعريفها في تعليمات البنك الإسلامي للتنمية بشأن مكافحة الاحتيال والفساد، وتعليمات مكافحة الفساد الصادرة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
السلع	فئة من الشراء تتضمن، على سبيل المثال: المواد المستهلكة غير المعمرة، والمعدات والآلات والسيارات والسلع والمواد الخام والمحطات أو المنشآت الصناعية. وقد يشمل المصطلح أيضا الخدمات ذات الصلة، مثل النقل، والتأمين، والتركيب، وإجراء الاختبارات النهائية للبدء بالتشغيل، والتدريب، والصيانة الأولية.
HEIS	دعم التنفيذ العملي الموسع
ICB	المنافسة الدولية المفتوحة
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
MC	البلد العضو
NCB	المنافسة الوطنية المفتوحة
خدمات غير استشارية	خدمات ليست استشارية. عادةً ما يتم تقديم العطاءات الخاصة بالخدمات غير الاستشارية، ويتم التعاقد بشأنها على أساس نواتج أداء قابلة للقياس، ويمكن تحديد معايير الأداء الخاص بها بوضوح وتطبيقها باستمرار. ومن الأمثلة على ذلك: الحفر، والتصوير الجوي، وصور الأقمار الصناعية، ورسم الخرائط والعمليات المماثلة.
PAD	مستند تقييم المشروع
PIU	وحدة تنفيذ المشروع
PPS	أخصائي مشتريات المشروع
Procurement	وظيفة التخطيط والحصول على السلع والأشغال والخدمات غير الاستشارية و/أو الخدمات غير الاستشارية لتحقيق الأهداف المطلوبة
Procurement Documents	مصطلح عام تم استخدامه في هذه التعليمات ليشمل كافة مستندات الشراء التي يصدرها المستفيد. وتشمل: إخطار الشراء العام، وإخطار الشراء المحدد، وخطاب التّعبير عن الاهتمام، وطلب التعبير عن الاهتمام، ووثيقة التأهيل المسبق، وطلب تقديم عطاءات، وطلب استدراج العروض، وأية إضافات أخرى.
العرض	العرض الذي يقدمه مقدم العرض استجابة لطلب استدراج العروض، والخاص بتوفير الخدمات الاستشارية المطلوبة.
مقدم العرض	الشركة التي تقدم عرضا لتوريد الخدمات الاستشارية المطلوبة.
PS	استراتيجية الشراء
OTL	قائد فريق العمليات

الاختصار / المصطلح	المصطلح كاملاً / التعريف
TT	فريق المهام
VFM	مردودية الإنفاق
الأشغال	فئة من فئات الشراء التي تشير إلى الإنشاءات، والإصلاحات، وإعادة التأهيل، والهدم، والترميم، وصيانة مباني الأشغال المدنية، والخدمات ذات الصلة، مثل النقل، والتأمين، والتركيبات، والتجهيز للبدء بالتشغيل والتدريب.

المحتويات

قسم 1- مقدمة 1

1-1 تعريف ومفهوم دعم التنفيذ العملي الموسع (HEIS) 1

2-1 العلاقة القانونية بين المستفيد والبنك الإسلامي للتنمية وتوزيع المسئوليات 1

3-1 دعم التنفيذ المنتظم 1

4-1 نطاق دعم التنفيذ العملي الموسع 1

5-1 متى تستخدم هذه المذكرة الإرشادية في عمليات الشراء والاختيار؟ 2

قسم 2- تطبيق دعم التنفيذ العملي الموسع في المراحل المختلفة لعملية الشراء 3

1-2 إعداد المشروع: تصميم خطة فعالة لدعم التنفيذ 3

2-2 تنفيذ المشروع 4

3-2 إعداد مستندات الشراء 4

4-2 إجراءات المناقصة 5

5-2 اجتماعات ما قبل تقديم العروض 5

6-2 فتح العروض 5

7-2 تقييم العروض 6

8-2 الحصول على بيان الأسباب من مقدمي العروض ومعالجة الشكاوى 6

9-2 بيان الأسباب 7

10-2 معالجة الشكاوى 7

11-2 المفاوضات الخاصة بالعقود والمناقشات الفنية 7

12-2 إدارة / تنفيذ العقود 8

13-2 إدارة المخاطر 8

14-2 تطبيق دعم التنفيذ العملي الموسع 8

15-2 إنهاء دعم التنفيذ العملي الموسع 9

16-2 تقرير تطبيق الدعم العملي الموسع للتنفيذ وإنهاؤه ودور الأطراف المختلفة في تقديمه 9

ملحق 1- البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية 11

قسم 1- مقدمة

1-1 تعريف ومفهوم دعم التنفيذ العملي الموسع (HEIS)

وفقا للفقرتين 35-1 و36-1 من تعليمات شراء السلع والأشغال وما يتصل بهما من خدمات (إبريل 2019)، قد يوافق البنك الإسلامي للتنمية على دعم المستفيد بشكل عملي وموسع في مجال التنفيذ عندما يجد البنك أن المستفيد أو البلد العضو، حسب الاقتضاء، (أ) بحاجة عاجلة إلى الحصول على المساعدة جراء كارثة طبيعية أو كارثة من صنع البشر أو بسبب صراع ما، (ب) يعاني من قيود على صعيد القدرات جراء أوضاع هشة أو مواطن ضعف معينة (لا سيما الدول الصغيرة). ويحدد البنك الإسلامي للتنمية نطاق وطبيعة مثل ذلك الدعم في كل حالة على حدة، ولا يجوز أن يؤدي ذلك إلى قيام البنك الإسلامي بتنفيذ عملية الشراء نيابةً عن المستفيد، ويظل المستفيد مسؤولاً عن تنفيذ المشروع.

1-2 العلاقة القانونية بين المستفيد والبنك الإسلامي للتنمية وتوزيع المسئوليات

وفقًا للفقرات 6-1 و7-1 و8-1 من تعليمات شراء السلع والأشغال وما يتصل بهما من خدمات (إبريل 2019)، يحكم اتفاق القوانين الواجبات القانونية المترتبة على كلاً من البنك الإسلامي للتنمية والمستفيد فيما يتعلق بعملية الشراء الممولة من البنك الإسلامي للتنمية. ولا تنشأ بموجب اتفاقية التمويل أي حقوق لأي طرف آخر بخلاف طرفي الاتفاق. ولا يحق لأي طرف المطالبة بالأموال التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية بموجب ذلك الاتفاق. وتحدد مستندات العطاء (كراسة الشروط) التي يصدرها المستفيد، والعقد الذي يبرمه مع المناقصين والمقاولين، حقوق المستفيد والمناقصين والمقاولين وواجبات كل منهم. وفيما يتعلق بأنماط التمويل عن طريق الإجارة والبيع بالتقسيط والإستصناع، يتعين أن تشير العقود المتعلقة بالمكونات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية بوضوح إلى أن المستفيد يمثل وكيل البنك الإسلامي للتنمية في العقود المشار إليها. وتقع على المستفيد المسؤولية النهائية لتحقيق أفضل مردودية للإنفاق عند شراء السلع و/ أو الأشغال و / أو ما يتصل بهما من خدمات، ومسؤولية إتمام تنفيذ المشاريع بنجاح. بينما يُعتبر البنك الإسلامي للتنمية مسؤولاً عن صرف المبالغ بما يتسق وشروط وأحكام اتفاق التمويل والعقد المبرم شريطة أن يكون الدفع مقابل تسليم السلع أو الأشغال أو الخدمات ذات الصلة وفق تعريفها الوارد في اتفاق التمويل، وعلى أن يكون قد تم شراؤها بما يتسق وأحكام تلك التعليمات، وغير ذلك من الشروط الواردة في اتفاق التمويل.

1-3 دعم التنفيذ المنتظم

في إطار الدعم المنتظم للتنفيذ الذي يقدمه البنك في مجال المشتريات، يقدم البنك للمستفيد المشورة والرقابة التي تتحقق من خلال المراجعات السابقة و/أو اللاحقة، أو المستقلة للمشتريات، والتدريب وغير ذلك من الآليات الائتمانية الملائمة لمستوى المخاطر الكامنة في المشروع أو محفظة محددة.

1-4 نطاق دعم التنفيذ العملي الموسع

وفقًا للفقرتين 35-1 و36-1 من تعليمات شراء السلع والأشغال وما يتصل بهما من خدمات (إبريل 2019)، فإنه في حالات الحاجة العاجلة إلى الحصول على المساعدة أو وجود قيود على قدرات المستفيد، قد يتجه البنك إلى تقديم دعم التنفيذ العملي الموسع بدلاً من دعم التنفيذ المنتظم. وبمفهوم أشمل، قد يتضمن دعم التنفيذ العملي الموسع، ضمن أنشطةٍ أخرى، ما يلي:

أ) إعداد مسودة مستندات الشراء
ب) تحديد مواطن القوة والضعف في العروض / المقترحات.
ج) متابعة الحوارات والمفاوضات مع المناقصين / الاستشاريين
د) إعداد مسودة تقارير المشتريات ومستندات إرساء العقود.

يتيح الدعم العملي الموسع لفرق المهام مساعدة المستفيدين على تنفيذ عمليات شراء فعالة بصورةٍ أكبر مما هو الحال في حالات الدعم المنتظم. يُمكّن دعم التنفيذ بشكل عملي وموسع من تقدم تنفيذ المشاريع بشكلٍ أسرع، ويتيح فرصةً مباشرةً

لنقل مهارات المشتريات نظراً لعمل موظفي البنك والمستفيد معاً عن قُربٍ بصورةٍ أكبر. ومن المتوقع أيضا أن يُسهم دعم التنفيذ العملي الموسع في تسريع التسليم، مما قد يشجع المزيد من الشركات على الدخول في المناقصة، بالإضافة إلى تحسين الجودة الإجمالية للمشروع في المواقف الأقل قدرة.

1-5 متى تستخدم هذه المذكرة الإرشادية في عمليات الشراء والاختيار؟

يتعين على المستفيدين الرجوع إلى هذه المذكرة الإرشادية تحديداً في مرحلة إعداد استراتيجية الشراء وتقرير مراحل دورة حياة المشروع التي يلزم فيها الدعم العملي الموسع. ففي هذه المرحلة، أثناء تقييم قدرة المستفيد ووحدة تنفيذ المشروعات، يتم تحديد الحاجة إلى دعم التنفيذ العملي الموسع وذلك لإعداد خطة الشراء الملائمة للغرض.

يقدم الملحق 1 قائمة بالبلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية كما يوفر الملحق 2 قائمة بالمواد المرجعية والمواقع الالكترونية ذات الصلة.

قسم 2- تطبيق دعم التنفيذ العملي الموسع في المراحل المختلفة لعملية الشراء

فيما يلي ملخص عام لدعم التنفيذ العملي الموسع الذي يمكن أن يقدمه البنك للمستفيدين المؤهلين خلال دورة حياة المشروع:

م	المهمة	إتاحة دعم التنفيذ العملي الموسع (نعم / لا)
1	إعداد مسودة مستندات الشراء	نعم
2	حضور اجتماعات ما قبل تقديم العروض بصفة مراقب، ويتضمن ذلك إيضاح المسائل المتعلقة بتعليمات الشراء في المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية.	نعم
3	حضور فتح العروض بصفة مراقب، ويتضمن ذلك توضيح المسائل المتعلقة بتعليمات الشراء في المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية.	نعم
4	تحديد مواطن القوة والضعف في العروض.	نعم
5	تقييم العروض / المقترحات بالنيابة عن المستفيدين.	لا
6	تقرير المناقص الفائز.	لا
7	إسداء المشورة في الأمور التي تكون بحاجة إلى التوضيح أو التفاوض بشأنها.	نعم
8	حضور المفاوضات بصفة مراقب، ويتضمن ذلك توضيح المسائل المتعلقة بتعليمات الشراء في المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية.	نعم
9	إجراء المفاوضات.	لا
10	متابعة بيان الأسباب، ويتضمن ذلك توضيح المسائل المتعلقة بتعليمات الشراء في المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية.	نعم
11	إعداد بيانات الأسباب بالنيابة عن المستفيدين	**لا**
12	دعم المستفيدين في معالجة الشكاوى المتعلقة بالشراء	نعم
13	صياغة خطاب الترسية النهائي	نعم
14	دعم المستفيدين في تحديد الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ المشروع	نعم

لا يحل دعم التنفيذ العملي الموسع محل سلطة المستفيد في اتخاذ القرار. وفي جميع الحالات، يظل دائماً قرار الشراء في المراحل الرئيسية مسؤولية المستفيد. لا يُشكل دعم التنفيذ العملي الموسع المقدم من البنك للمستفيد اتخاذ للقرارات نيابةً عن المستفيد.

يمكن استكمال دعم التنفيذ بشكل عملي موسع بتوفير مزود (مزودي) ضمان النزاهة بالتزامن لمراقبة عملية الشراء بدءاً من فتح العروض / المقترحات وحتى تنفيذ العقد وإبلاغ النتائج إلى المستفيد والبنك وعلانيةً، حسب الاقتضاء.

عملاً بالفقرتين 35-1 و36-1 من تعليمات شراء السلع والأشغال وما يتصل بهما من خدمات، يتولى فريق المهام بالبنك الإسلامي للتنمية مسئولية تقديم الدعم العملي الموسع وفقاً للحدود المقررة. ويقدم أخصائي مشتريات المشروع، بصفته عضوًا في فريق المهام، الدعم المتعلق بالمشتريات.

في حين أن هذه التعليمات تصف عملية الشراء النموذجية في أعقاب المنافسة المفتوحة والمنافسة الدولية / الوطنية المفتوحة، فإن الدعم الفعلي الموسع الذي يقدمه البنك الإسلامي للتنمية يمكن تطبيقه، حسب الاقتضاء، على أي نوع من أنواع المشتريات وفقاً لتعليمات الشراء، بصرف النظر عن طريقة الاختيار.

2-1 إعداد المشروع: تصميم خطة فعالة لدعم التنفيذ

يبدأ التخطيط لدعم التنفيذ أثناء إعداد المشروع. ويقوم البنك، بالتعاون مع المستفيد، بتصميم خطة لدعم التنفيذ تلخص المجالات الرئيسية التي اتفق فيها البنك والمستفيد على أن يقوم البنك بتوفير الدعم العملي الموسع لتنفيذها أثناء المشروع. وتُركز هذه الخطة على المخاطر الرئيسية التي قد تهدد تحقيق نتائج المشروع، وكيفية الحد من تلك المخاطر أثناء التنفيذ.

قد يوضح المستفيد حاجته إلى الدعم العملي الموسع من البنك الإسلامي للتنمية في استراتيجية الشراء. وفي هذه الحالة يقوم البنك بتقييم قدرة المستفيد، وتحديد مدى حاجته إلى الدعم العملي الموسع في التنفيذ. يتعين أن يتضمن ملخص استراتيجية الشراء، بناء على طلب البنك الإسلامي للتنمية، مستند تقييم المشروع، مشتملاً على نطاق دعم التنفيذ العملي الموسع المطلوب للمستفيد. ويمكن مناقشة هذه الترتيبات والاتفاق عليها أثناء المفاوضات، ويتم الإفصاح عنها في خطة الشراء.

كجزء من الإعداد للمشروع، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع دعم المستفيد في إعداد استراتيجية الشراء. وقد يشمل ذلك جمع المعلومات المطلوبة وإعداد مسودة استراتيجية الشراء مع المستفيد. ويعمل أخصائي مشتريات المشروع، أثناء إعداد استراتيجية الشراء، على تعزيز ملكية المستفيد والتأكيد على اضطلاع المستفيد بمسؤولية اتخاذ القرارات. ولتسهيل هذه العملية، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع تقديم خيارات مختلفة لإعداد استراتيجية الشراء، وشرح الأساس المنطقي للترتيبات المفضلة استناداً على قدرة كل منها على تحقيق أهداف تطوير المشروع وتحقيق مردودية الإنفاق. ويتم تسجيل قرار المستفيد الخاص بترتيبات الشراء المفضلة لأنشطة المشروع في استراتيجية الشراء وخطة الشراء. وبمجرد الانتهاء من وضع استراتيجية الشراء، يتم موافاة البنك بها لمراجعتها ثم الموافقة عليها.

تيسيراً لاستجابة البنك السريعة في حالات الحاجة الملحة إلى المساعدة المبينة في الفقرة 11-4 من تعليمات شراء السلع والأشغال وما يتصل بهما من خدمات في حالات الكوارث والطوارئ، يتم إعداد استراتيجية شراء مبسطة. وفي هذه الحالة، إذا لم يكن لدى العميل القدرات المطلوبة، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع، كجزء من دعم التنفيذ العملي الموسع، إعداد مسودة استراتيجية الشراء. كما يمكنه تقديم دعم مماثل في إعداد مسودة خطة الشراء.

في حالات الطوارئ، قد يتعذر على المستفيد إعداد استراتيجية وخطة شراء المشروع أثناء الإعداد للمشروع، وربما يتم إرجاء استكمال هذه الوثائق إلى مرحلة تنفيذ المشروع. في هذه الحالة، يمكن تحديد مدى الحاجة إلى دعم التنفيذ بشكل عملي وموسع من خلال تقييم قدرات الشراء ومناقشتها مع المستفيد.

2-2 تنفيذ المشروع

كجزء من مهام دعم ومتابعة التنفيذ التي يضطلع بها البنك أثناء تنفيذ المشروع، يتحقق أخصائي مشتريات المشروع من استعداد المستفيد على تنفيذ ومراجعة وتحديث خطة الشراء، فضلا عن التحقق من توفر الموظفين المطلوبين للتنفيذ (الموظفون و/ أو الموارد المتعاقد معها)، أو أنه قد تم تخصيصهم و/ أو تعيينهم، وأن الترتيبات اللازمة لاتخاذ القرارات والمتابعة متاحة. ويمكن لأخصائي المشتريات تقديم تدريب توجيهي للمستفيد حول مسؤولياته الخاصة بتنفيذ ترتيبات مشتريات بالمشروع.

2-3 إعداد مستندات الشراء

يتوقف مستوى الدعم الذي يقدمه أخصائي مشتريات المشروع في إعداد مستندات الشراء على مدى قدرة المستفيد على تنفيذ عملية الشراء. كجزء من الدعم المنتظم الذي يقدمه البنك للمستفيد، يمكن لأخصائي المشتريات، عن طريق قائد فريق العمليات، موافاة المستفيد بمستندات الشراء القياسية، والنماذج والمواصفات النموذجية أو بأمثلة من مشاريع سابقة أو أية مصادر أخرى متاحة. بعد ذلك، يتولى المستفيد إعداد مستندات الشراء وتقديمها إلى البنك لمراجعتها.

بينما في حالة دعم التنفيذ الفعلي الموسع، يمكن للبنك تقديم المزيد من الدعم للمستفيد في إعداد مستندات الشراء. وقد يتمثل ذلك في صياغة مسودة مستندات الشراء، أو الاشتراك مع المستفيد في صياغتها. وبينما يعد إعداد تلك المستندات بالاشتراك مع المستفيد هو النهج المفضل لتعزيز ملكية المستفيد وبناء قدراته، فإنه في الحالات التي يفتقر فيها المستفيد إلى القدرة على إعدادها بالاشتراك مع أخصائي مشتريات المشروع، يمكن لأخصائي المشتريات صياغة تلك المستندات.

يقوم أخصائي مشتريات المشروع، أثناء إعداد المستندات بالاشتراك مع المستفيد، بشرح كافة الأمور ذات الصلة بمستندات الشراء وما تتضمنه للمستفيد، ويتأكد من تحديد توقيت وطبيعة اتخاذ القرارات الخاصة بكافة الجوانب الواردة بالمستندات النهائية بوضوح له في بداية إعداد تلك المستندات.

لا يحل الإعداد المشترك لمستندات الشراء محل المراجعة الائتمانية التي يقوم بها البنك ومنح عدم الممانعة. لذا فور الانتهاء من إعداد المستندات، تُقدم إلى البنك للحصول على عدم الممانعة. ولتجنب أي تضارب في المصالح، يرتب البنك

الإجراءات الملائمة للحد من ذلك، مثل مراجعة مستندات الشراء من قبل أخصائي مشتريات غير الذي قدم الدعم للمستفيد أثناء إعداد المستندات.

2-4 إجراءات المناقصة

كجزء من الدعم المنتظم للتنفيذ، يُدعم أخصائي مشتريات المشروع المستفيد في وضع الترتيبات الخاصة الإعلان عن فرص الشراء وتلقي العروض. ويوفر قائد فريق العمليات النماذج التي يمكن استخدامها لتسجيل المعلومات المطلوبة. بينما في حالة دعم التنفيذ الفعلي الموسع، يجوز لأخصائي المشتريات دعم المستفيد في إدارة عملية الشراء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر؛ الموافقة على (1) طريقة إصدار المستفيد لمستندات الشراء، (2) كيفية دفع المستفيد للرسوم واستلامها وحسابها (3) كيفية طباعة المستفيد لمستندات الشراء وتقديم نسخة الكترونية منها، عند الاقتضاء (4) تسجيل المهتمين بتلقي مستندات الشراء (5) الترتيبات التي ينبغي اتخاذها للحفاظ على سرية العروض حتى فتحها وتسجيلها.

أخذاً في الاعتبار المخاطر الناجمة عن ضعف مشاركة المناقصين في البلدان المؤهلة للحصول على دعم التنفيذ العملي الموسع، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع دعم المستفيد للإعلان عن فرص الشراء على نطاقٍ واسعٍ بالإضافة إلى السعي إلى دخول السوق بشكلٍ أكبر. ويتضمن ذلك نشر فرص الشراء في سفارات البلدان المحتملة والمستهدفة، وتحديد مزودي الخدمات المحتملين أو الكيانات الصناعية، وإجراء الترتيبات المناسبة في السوق لضمان الاستجابة التنافسية. قد تشمل الترتيبات الخاصة بالسوق إرسال نسخ من فرص الشراء المعلن عنها، وعقد اجتماعات عامة، وإقامة ندوات توعية خاصة بالأعمال مع القطاع الخاص وذلك بما يتناسب مع حجم وطبيعة الفرصة والسوق. إذا كانت هناك مخاوف سوقية بشأن قدرة المستفيد، قد يتم الإعلان عن دور دعم التنفيذ العملي الموسع الذي يقدمه البنك لتهدئة مخاوف مقدمي العروض المحتملين وتحفيزهم على المشاركة.

2-5 اجتماعات ما قبل تقديم العروض

يمكن لأخصائي مشتريات المشروع المساعدة في التحضير للاجتماع من خلال توجيه المستفيد بشأن سير الاجتماع، ويتضمن ذلك طريقة مناقشة الأسئلة المحتمل طرحها وإسداء المشورة حول كيفية الرد عليها. وفي حالة ورود طلبات التوضيح من مقدمي العروض، يمكن إعداد مشاريع الردود أو مناقشتها كجزء من الدعم العملي الموسع الذي يقدمه البنك للمستفيد. يقوم فريق المهام بتذكرة المستفيد بدور موظفي البنك كمراقبين يحضرون اجتماعات ما قبل تقديم العروض وتحديد طريقة تُمكن المستفيد من طلب المشورة بمعزلٍ عن الآخرين عند الحاجة.

يجوز لأخصائي مشتريات المشروع، كجزء من دعم التنفيذ العملي الموسع، حضور اجتماعات ما قبل تقديم العروض/ المقترحات بصفة مراقب، ويتولى توضيح الأمور المتعلقة بتعليمات الشراء في المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية. يضطلع المستفيد بمسئولية إدارة اجتماعات ما قبل تقديم العروض بصورةٍ كاملة، ولكن يمكن لأخصائي المشتريات مراقبة الاجتماع لضمان إجرائه على النحو السليم.

تُسجَل محاضر الاجتماعات لتعزيز الشفافية والنزاهة، كما يُعد تسجيل الاجتماع صوتيًا من الممارسات الجيدة. ويمكن لأخصائي المشتريات تدوين ملاحظاته أثناء اجتماعات ما قبل تقديم العروض وتضمينها في محضر اجتماع الجلسات. ويجوز له أيضًا دعم المستفيد في إعداد مسودة محضر الاجتماع فعلياً شريطة موافقة المستفيد عليه.

2-6 فتح العروض

قبل فتح العروض، من المفيد تذكير المستفيد أن يتأكد من حضور المسؤولين المطلوبين وتعيين شخص للقيام بإجراءات الفتح. وقبل الاجتماع، يمكن لأخصائي المشتريات إطلاع المستفيد على إجراءات فتح العروض ليتأكد أنها واضحةً بالنسبة له. ويشمل ذلك مناقشة ما ينبغي تلاوته أثناء فتح العروض، وترتيب تلاوتها، وما الذي لا يجب تلاوته علانيةً (مثل العروض التي تم سحبها).

وكجزء من دعم التنفيذ العملي الموسع، قد يحضر أخصائي المشتريات فتح العروض لدعم المستفيد في إدارتها بنجاح وضمان تنفيذها على النحو السليم. ويتطلب نجاح فتح العروض أن يتم فتحها علانيةً، وتلاوة أسماء مقدمي العروض وأسعار العروض، وتوقيع الحاضرين على سجل يؤكد حضورهم، وإعداد سجل خاص بفتح العروض وموافاة مقدمي

العروض به. ويجوز لأخصائي المشتريات أثناء الاجتماع الرد على الأسئلة المتعلقة بتعليمات الشراء في المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية.

2-7 تقييم العروض

قبل الموعد النهائي لتقديم العروض، يتأكد أخصائي مشتريات المشروع أنه تم تكوين فريق لتقييم العروض والمقترحات واتخاذ الترتيبات اللازمة لمزود ضمان النزاهة. وعليه أن يتحقق أيضاً من استيفاء جميع المُقيّمين للنماذج القياسية الخاصة بإقرارات تضارب المصالح.

ومن المفيد عقد ندوة تدريبية عن تقييم العروض / المقترحات أثناء إعداد المستفيد للتقييم، بحيث تهدف هذه الندوة إلى التأكد من إدراك أعضاء فريق التقييم لما يلي (1) أدوارهم ومسؤولياتهم قبل وأثناء وبعد تقييم العروض، (2) معايير الاختيار وكيفية تقييم العروض/ المقترحات، (3) طريقة جمع درجات التقييم لتقرير العرض الذي يحقق أعلى مردودية للإنفاق. ومن الممارسات الجيدة في هذا الشأن أيضًا إجراء محاكاة لعملية التقييم حيث يتعرض خلالها فريق المستفيد لما يُتوقع حدوثه أثناء التقييم الفعلي للعروض أو المقترحات. من شأن إقامة الندوة التدريبية قبل فتح العروض أن تقلل من مخاطر عدم الموضوعية التي قد تنشأ حال تفسير المُقيّمين للمعايير بعد الاطلاع على العروض؛ الأمر الذي قد يتسبب في تحيزهم.

بمجرد إنشاء لجنة التقييم والاتفاق على تاريخ بدء التقييم، يجوز لأخصائي مشتريات المشروع، باعتباره جزءاً من فريق المهام، تقديم الدعم للمستفيد فيما يخص جوانب تقييم العروض. ويتضمن ذلك مراجعة العروض مع المستفيد وتحديد نقاط القوة والضعف بها وفقاً لمتطلبات مستندات الشراء. يتخذ قائد فريق العمليات الترتيبات لمراجعة الجوانب غير المتعلقة بالمشتريات (أي المواصفات الفنية) كجزء من دعم التنفيذ العملي الموسع. ويعني ذلك تحديد الجوانب التي تُلبي أو لا تُلبي متطلبات مستندات الشراء في تلك العروض، وتحديد الأمور المحتمل التفاوض أو إجراء المناقشات الفنية بشأنها، والجوانب التي تتضمن مغالاة في الأسعار وغير ذلك. وتتم هذه المراجعة بالاشتراك مع المستفيد، ويمكن أن تكون جزءًا من عملية تقييم العروض ولا يجب تنفيذها بشكلٍ منفصل.

لا يشارك البنك في تسجيل الدرجات التي يحزرها كل عرض أو اتخاذ القرارات أثناء تقييم العروض، ولكنه قد يوضح نقاط قوة وضعف العروض لمساعدة لجنة التقييم. ويجوز لأخصائي المشتريات، رغم عدم مشاركته في اتخاذ القرارات، أن يناقش الأسس التي استند إليها قرار المستفيد، إذا لم يكن متسقًا مع معايير العروض أو محتواها. ويتحقق فريق المهام من استقلالية المستفيد وذلك بإبلاغه بوضوح أن للبنك دور استشاري فقط، وأن عملية اتخاذ القرار تقع على عاتق فريق التقييم الذي عينه المستفيد.

ليس للبنك حق التوقيع على تقرير التقييم بصفته مُقيّماً. ولكن يقع اتخاذ القرار النهائي على عائق المستفيد، ولا يشكل إسداء البنك المشورة للمستفيد اتخاذا للقرار من جانب البنك.

في بعض الحالات، قد يكون لدى المستفيد لجان منفصلة، كلجنة تقييم العروض / المقترحات وفريق آخر أو لجنة للموافقة على التقييم وإرساء العقد. وفي هذه الحالات، يكتفي البنك بإسداء المشورة لفريق التقييم ولا يحضر اجتماعات لجنة الموافقة لأنه ربما يرقى ذلك إلى مستوى المشاركة في اتخاذ القرار.

2-8 الحصول على بيان الأسباب من مقدمي العروض ومعالجة الشكاوى

كجزء من دعم التنفيذ العملي الموسع، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع دعم المستفيد في إعداد بيان الأسباب لمقدمي العروض، والرد على أية شكاوى ناشئة عن عملية الشراء ومعالجتها. وللحصول على بيان مكتوب بالأسباب، يمكن لأخصائي المشتريات مساعدة المستفيد في صياغة البيان.

2-9 بيان الأسباب

في حالة عقد اجتماع لبيان الأسباب، يجوز لأخصائي مشتريات المشروع دعم المستفيد في إعداد الردود على طلبات بيان الأسباب قبل الاجتماع الفعلي. كما يمكنه حضور الاجتماع بصفة مراقب، ولكن يظل المستفيد مسؤولاً عن تقديم بيان الأسباب. ويمكن أيضا لأخصائي مشتريات المشروع توضيح الأمور ذات الصلة بتعليمات الشراء في العمليات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية للمستفيد خلال بيان الأسباب.

ويُدعم أخصائي مشتريات المشروع المستفيد أيضاً في التأكد من حفظ سجلات بيان الأسباب على نحو مناسب، وإعداد ملخص لبيان الأسباب، وتسجيله بملف المشتريات.

2-10 معالجة الشكاوى

يمكن لأخصائي مشتريات المشروع دعم المستفيد في مراجعة ومعالجة الشكاوى التي قد تنشأ، بما في ذلك التأكد من صياغة مشروع الردود على الشكاوى وتضمينها كافة العناصر المطلوبة. ولكن يظل المستفيد مسؤولاً عن إصدار كافة الردود على هذه الشكاوى.

2-11 المفاوضات الخاصة بالعقود والمناقشات الفنية

يكمن الدعم المقدم أثناء المفاوضات، في إطار دعم التنفيذ المنتظم، في مساعدة فريق المستفيد على الاستعداد المفاوضات وتقديم المشورة بشأن الإجراءات. وقد يشمل ذلك تقديم ندوة / تدريب للمستفيد لضمان تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

من الممارسات الجيدة، قبل إجراء المفاوضات بين المستفيد والشركة الموصي بإرساء العقد عليها، قيام فريق المهام شاملاً أخصائي مشتريات المشروع بدعم المستفيد من خلال مراجعة تقييم تقرير العروض لتحديد نقاط التفاوض، بالإضافة إلى مراجعة تفاصيل العرض المقدم من المناقص الذي رسا العطاء عليه / الموصي بترسية العطاء عليه. ويتم أثناء المراجعة تحديدًا دراسة التعليقات على المواصفات، ومستندات العطاء، والاختصاصات، والتسهيلات التي ستقدم للمستفيد. وبالنسبة لطلبات تقديم العروض، يجب فحص التكاليف ذات الصلة في جميع أجزاء العروض / المقترحات. بعد ذلك، يقدم فريق المهام الدعم للمستفيد في إعداد خطة التفاوض التي تحدد بوضوح قائمة النقاط التي سيجري التفاوض بشأنها. يمكن تقديم هذه القائمة للمناقص / الاستشاري لتسهيل الإعداد للمفاوضات.

في حالة دعم التنفيذ العملي الموسع، يجوز لأخصائي مشتريات المشروع حضور المفاوضات بصفة المراقب، ولكنه لا يشارك في المفاوضات أو اتخاذ القرار. ومن الممارسات الجيدة في هذا الشأن تسجيل تلك المفاوضات صوتياً تحسباً لأي اعتراض قد يحدث في المستقبل.

إذا تطلب الأمر إجراء مناقشات تفصيلية لتقديم المشورة للمستفيد، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع اقتراح تأجيل المفاوضات للسماح بإجراء مناقشات داخلية بين أعضاء فريق المستفيد. وخلال هذه المناقشات، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع تقديم المشورة تفصيلاً. ولكن يتعين عليه أن يتجنب أي محاولات قد تتم من قبل الاستشاريين / المناقصين لإشراكه في المناقشات، ويستثنى من ذلك ما يتعلق بتوضيح تعليمات الشراء في المشاريع الممولة من البنك الإسلامي للتنمية.

بعد انتهاء المفاوضات، يمكن لأخصائي مشتريات المشروع دعم المستفيد في صياغة محضر / سجل المفاوضات أو المناقشات الفنية. قد يمتد الدعم أيضاً ليشمل العمل مع المستفيد في صياغة العقد، استنادًا إلى نتائج المفاوضات. ويشمل ذلك (1) إعداد خطة تنفيذ العقد، (2) تحديد الترتيبات اللازمة لمتابعة تنفيذ العقد، (3) مساعدة المستفيد في الوصول إلى المجالس المستقلة لمراجعة وخبراء مراجعة المنازعات. على أية حال، يكون المستفيد مسؤولاً عن تقديم هذه المستندات للمناقص / الاستشاري للموافقة عليها.

12-2 إدارة/تنفيذ العقود

خلال تنفيذ العقد، يُدعم فريق المهام المستفيد للتأكد من استيفاء الشروط التعاقدية. ولكن يظل المستفيد مسؤولاً عن الموافقة على المخرجات أو رفضها. في حالة احتياج المستفيد تقديم مزيد من الدعم لإدارة العقود، فإنه يقدم طلبًا خاصًا بذلك للبنك.

13-2 إدارة المخاطر

يُمثل دعم التنفيذ العملي الموسع تحولاً كبيراً في طبيعة مشاركة البنك قد يسفر عنه مخاطر قانونية ومالية وتشغيلية ومخاطر سمعة للبنك. ومع ذلك، يمكن الحد من تلك المخاطر المحتملة من خلال اعتماد تدابير محددة على النحو التالي:

أ) يتأكد قائد فريق العمليات التابع للبنك الإسلامي التنمية أن نطاق الدعم العملي الموسع للتنفيذ تم وصفه بوضوح في الاقتراح/ المذكرة المقدم إلى إدارة البنك.

ب) يجب توضيح متطلبات الدعم العملي الموسع للتنفيذ للإدارة القانونية والمسئولين المعنيين بإدارة البنك لتحديد ما إذا كانت المخاطر الكامنة قد تم الحد منها على نحو كاف، وأنه تم الأخذ في الاعتبارات خيارات أخرى.

ج) على قائد فريق العمليات وأخصائي مشتريات المشروع التأكد من وضوح المراسلات مع المستفيد، وخاصةً فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

د) لضمان الحياد والاستقلالية وتفادي أي تصور لتضارب المصالح من جانب موظفي البنك الذين يقدمون خدمات الدعم العملي الموسع للمستفيد، لا يقوم أخصائي مشتريات المشروع المسئول عن تقديم الدعم بمراجعة / إجازة المستندات المقدمة من المستفيد والتي ساعده بنفسه في إعدادها. في هذه الحالة تُراجع تلك المستندات من قبل أخصائي مشتريات مشروع آخر.

ه) يقدم مكتب الدعم أو أي ترتيب مماثل الدعم لقائد فريق العمليات وأخصائي مشتريات المشروع المسئولين عن دعم التنفيذ بشك عملي وموسع. كما يتولى مكتب الدعم أو الترتيب المماثل إعداد مجموعة من الأسئلة الشائعة والتجارب المتكررة الناتجة عن تقديم الدعم العملي الموسع، وإتاحتها لموظفي البنك الإسلامي للتنمية المسئولين عن تقديم الدعم العملي الموسع.

و) يتأكد قائد فريق العمليات من تسجيل كافة أنشطة الدعم العملي الموسع على نحوٍ مناسب لتسهيل عمليات التدقيق المطلوبة.

ز) يُشرف مدير مشتريات المشروع/ مدير المكتب الإقليمي على جميع الموظفين القائمين بأنشطة الدعم العملي الموسع للمستفيد على مستوى المشروع.

ح) تتولى إدارة البنك رصد المشاكل المتعلقة بالأنظمة واتجاهات المشاكل ذات الصلة بأنشطة الدعم العملي الموسع وذلك على مستوى المؤسسة.

ط) يشمل تقييم أداء الموظفين المسئولين عن تقديم الدعم العملي الموسع للمستفيد إقرارهم بدورهم في تقديم ذلك الدعم وكيفية أداء تلك الأنشطة.

ي) كجزء من متابعة المشاريع والإقرار عنها، يقدم قائد فريق العمليات، بدعمٍ من أخصائي مشتريات المشروع، تقارير دورية عن دعم التنفيذ العملي الموسع في المشروع، ويسلط الضوء على التحديات والصعوبات الرئيسية، ويقدم وصفًا للطلبات المقدمة من العميل (العملاء) أثناء تأدية أنشطة الدعم، وموجزًا للمشورة المقدمة للمستفيد ومدى فعاليتها في تحسين المشروع، فضلاً عن الاقتراحات الرامية إلى تحسين ذلك الدعم.

14-2 تطبيق دعم التنفيذ العملي الموسع

يتم تحديد إمكانية تطبيق الدعم العملي الموسع للتنفيذ على مستوى المشروع. ويكون متاحًا للمشاريع المؤهلة المبينة في الفقرتين 35-1 و36-1 من تعليمات شراء السلع والأشغال وما يتصل بهما من خدمات في المشروعات الممولة من البنك الإسلامي للتنمية. ويتوقف تطبيق الدعم العملي الموسع في مشروع ما على موافقة الإدارة على تقديم هذا الدعم باعتباره جزءاً من تصميم المشروع.

يبدأ النظر في تقديم دعم التنفيذ العملي الموسع بناءاً على طلب العميل في استراتيجية الشراء مدعوماً بتقييم قدرة الشراء. في حالة إرجاء استكمال استراتيجية الشراء حتى مرحلة تنفيذ المشروع، يمكن تحديد مدى الحاجة إلى تقديم دعم عملي موسع للتنفيذ من خلال تقييم القدرة على الشراء ومناقشة ذلك مع المستفيد.

يقوم قائد فريق العمليات، بدعمٍ من أخصائي مشتريات المشروع، بإعداد مذكرة لطلب موافقة مدير مشتريات المشروع/ مدير المكتب الإقليمي لإدراج اقتراح تقديم الدعم العملي الموسع للمستفيد ضمن حزمة القرارات المطلوب مراجعتها.

15-2 إنهاء دعم التنفيذ العملي الموسع

يجوز للبنك إنهاء دعم التنفيذ العملي الموسع من جانب واحد في أي وقت أثناء تنفيذ المشروع. وقد يتم الإنهاء بناءاً على طلب المستفيد أو بقرارٍ من البنك نتيجة حدوث تغيير في ظروف المشروع. تتضمن الأسباب المحتملة لفك الارتباط ما يلي (1) تحسن قدرة المستفيد على الشراء مما يجعله قادرًا على تنفيذ المشتريات دون دعم موسع من البنك، (2) زيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة تقديم هذا الدعم، على سبيل المثال، مخاطر الاحتيال والفساد أو التغيرات الأمنية التي تعرقل تقديم الدعم للمستفيد، (3) بناءً على طلب المستفيد وقف دعم التنفيذ العملي الموسع.

لإنهاء دعم التنفيذ العملي الموسع، يتعين على قائد فريق العمليات الحصول على موافقة الإدارة لفك الارتباط. ولكن قبل طلب موافقة الإدارة، يجب على قائد فريق العمليات الحصول على موافقة مدير مشتريات المشروع/ مدير المكتب الإقليمي لتقديم الاقتراح بإنهاء الدعم. بعد ذلك، يقوم قائد فريق العمليات، بدعم من أخصائي مشتريات المشروع، بإعداد مذكرة إلى مدير مشتريات المشروع / مدير المكتب الإقليمي لتوثيق الخبرة المكتسبة أثناء توفير دعم التنفيذ العملي الموسع في المشروع، وتبرير الإنهاء المقترح.

يخطر البنك المستفيد رسمياً، بعد موافقة الإدارة، بانتهاء دعم التنفيذ العملي الموسع، ويطالبه بتحديث خطة المشتريات التي تعكس ذلك.

16-2 تقرير تطبيق الدعم العملي الموسع للتنفيذ وإنهاؤه ودور الأطراف المختلفة في تقديمه

لتقرير تطبيق دعم التنفيذ العملي الموسع: يجب اتباع الخطوات الموضحة بالجدول أدناه:

م	الخطوات	الملاحظات
1	يقدم المستفيد طلب الحصول على الدعم العملي الموسع خلال استراتيجية الشراء (وفي حالة المشروعات قيد التنفيذ يقوم بتقديم طلب كتابي)	
2	يتولى قائد فريق العمليات إعداد مذكرة تُقدم إلى مدير مشتريات المشروع ومدير المكتب الإقليمي لإدراج طلب دعم التنفيذ العملي الموسع في حزمة القرارات المطلوب مراجعتها (أو إعادة هيكلة المشروع وفقًا لسياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية)	طلب مشورة الإدارة القانونية وفقاً لسياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية
3	يتخذ المدير ومدير مشتريات المشروع ومدير المكتب الإقليمي القرار بإدراج طلب دعم التنفيذ العملي الموسع للتنفيذ ضمن حزمة القرارات المطلوب مراجعتها (أو إعادة هيكلة المشروع وفقًا لسياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية)	
4	يخضع القرار للمراجعة من قبل مستوى (مستويات) الإدارة المعنية وفقاً لسياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية.	

لإنهاء دعم التنفيذ العملي الموسع: يجب اتباع الخطوات الموضحة بالجدول أدناه:

م	الخطوات	الملاحظات
1	(أ) طلب المستفيد إنهاء الدعم العملي الموسع للتنفيذ (ب) يحدد البنك الحاجة إلى إنهاء الدعم من خلال المشرفين على المشروع.	
2	يوصي قائد فريق العمليات بإعداد مذكرة لمطالبة المدير ومدير المشتريات ومدير المكتب الإقليمي لإدراج إنهاء الدعم العملي الموسع ضمن حزمة إعادة الهيكلة (وفقًا لسياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية).	طلب مشورة الإدارة القانونية وفقا لسياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية
3	يقرر المدير ومدير المشتريات ومدير المكتب الإقليمي إدراج إنهاء الدعم العملي الموسع ضمن حزمة إعادة الهيكلة (وفقًا لسياسات وإجراءات البنك	

	الإسلامي للتنمية).	
4	تقرر الإدارة إنهاء الدعم العملي الموسع كجزء من إعادة الهيكلة (وفقاً لسياسات وإجراءات البنك الإسلامي للتنمية).	
5	يُخطر البنك الإسلامي للتنمية المستفيد رسميًا بانتهاء دعم التنفيذ العملي الموسع.	

أدوار الأطراف المختلفة في الدعم العملي الموسع للتنفيذ

الطرف المعني	الدور المنوط به
قائد فريق العمليات	أ) التوصية بتقديم الدعم العملي الموسع للتنفيذ وتجهيز الموافقات اللازمة. ب) الاحتفاظ بالسجلات ذات الصلة عند تقديم الدعم. ج) التأكد من توفير دعم التنفيذ العملي الموسع ضمن الحدود المقررة. د) تقديم تقارير حول تطبيق الدعم العملي الموسع في المشروع من خلال تقارير الإشراف على المشروع / التنفيذ أو أي وسيلة أخرى.
فريق المهام	دعم قائد فريق العمليات لتوفير الخبرات اللازمة في الجوانب الفنية لعملية الشراء.
أخصائي مشتريات المشروع	أ) دعم قائد فريق العمليات لإعداد مذكرة لطلب الموافقة على إدراج اقتراح تقديم الدعم العملي الموسع ضمن حزمة إعادة الهيكلة أو القرارات المطلوب مراجعتها. ب) دعم قائد فريق العمليات في توفير الدعم العملي الموسع ضمن الحدود المقررة. ج) مساعدة قائد فريق العمليات في الاحتفاظ بالسجلات المناسبة عند تقديم الدعم. د) دعم قائد فريق العمليات في تقديم تقارير سنوية عن تطبيق الدعم العملي الموسع للتنفيذ في المشروع.
مدير المكتب الإقليمي/ مدير مشتريات المشروع	أ) التأكد من إتاحة الموارد الكافية لدعم التنفيذ بشكل عملي وموسع. ب) البت في طلبات الموافقة على تقديم الدعم العملي الموسع للتنفيذ. ج) التأكد من أن أخصائي مشتريات المشروع المعني بتقديم الدعم العملي الموسع للمستفيد لن يتولى منح الإجازة الخاصة بالمشتريات المتعلقة بالأنشطة التي شارك في تقديم الدعم العملي الموسع لتنفيذها. د) متابعة تقديم الدعم العملي الموسع، والتأكد من تنفيذ الحماية اللازمة والإجراءات للتخفيف من المخاطر على النحو المقرر.
الإدارة القانونية	إسداء المشورة إلى مدير مشتريات المشروع ومدير المكتب الإقليمي بشأن الطلبات المتعلقة بتقديم دعم التنفيذ العملي الموسع.
لجنة (لجان) الإجازة المعنية بالبنك	البت في إدراج اقتراح تقديم دعم التنفيذ العملي الموسع في تصميم المشروع، أو ضمن حزمة إعادة هيكلة المشروع.

ملحق 1- البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية

يبلغ عدد البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية سبعة وخمسون بلدًا، وهي:

- أفغانستان
- ألبانيا
- الجزائر
- أذربيجان
- البحرين
- بنغلاديش
- بنين
- بروناي
- بوركينا فاسو
- الكاميرون
- تشاد
- جزر القمر
- ساحل العاج
- جيبوتي
- مصر
- الجابون
- غامبيا
- غينيا
- غينيا بيساو
- غيانا
- إندونيسيا
- إيران
- العراق
- الأردن
- كازاخستان
- الكويت
- جمهورية قيرغيزستان
- لبنان
- ليبيا
- ماليزيا
- جزر المالديف
- مالي
- موريتانيا
- المغرب
- موزمبيق
- النيجر
- نيجيريا
- سلطنة عمان
- باكستان
- فلسطين
- قطر
- المملكة العربية السعودية
- السنغال
- سيرا ليون
- الصومال
- السودان
- سورينام
- سوريا
- طاجيكستان
- توجو
- تونس
- تركيا
- تركمانستان
- أوغندا
- الإمارات العربية المتحدة
- أوزبكستان
- اليمن

لمزيد من المعلومات حول مستندات العطاء القياسية والمذكرات الإرشادية والمواد التدريبية والملخصات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
www. isdb. org/Procurement

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank